

ورقة حقائق

قطاع العمل في فلسطين

بمناسبة يوم العمال العالمي

أولاً: مفهوم الحق في العمل

يعتبر الحق في العمل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو من حقوق الإنسان الطبيعية الذي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يشكل أساساً لإعمال حقوق الإنسان والتمتع بحياة كريمة، ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لكل فرد لكسب رزقه عن طريق أداء عمل يختاره أو يرتضيه بحرية، ومن واجب الدولة الإعمال التدريجي لهذا الحق بضمان تقديم الارشاد والتوجيه في مجال التعليم المهني والفني، فضلاً عن اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة بيئة ملائمة تُعزز فرص العمالة المنتجة. ويتعين على الدولة أيضاً أن تكفل عدم ممارسة التمييز فيما يتعلق بجوانب العمل كافة، مثل الحد الأدنى للأجور، الحقوق النقابية، حق الإضراب، واحترام مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة، تمتع العاملون بظروف عمل آمنة وصحية وتصون الكرامة الإنسانية.

ثانياً: الإطار القانوني المحلي الناظم للحق في العمل

نص القانون الأساسي الفلسطيني على الحق في العمل¹، وعلى الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات². ومع انضمام فلسطين إلى مجموعة من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما فيها العهدين الدوليين، فقد ترتب عليها التزامات دستورية وقانونية واضحة في احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في العمل.

تفتقر فلسطين لغاية الآن إلى تشريع خاص بالضمان الاجتماعي، وأيضاً لتشريع خاص يُنظم عمل النقابات العمالية، وذلك بعد أن تم إلغاء قانون العمل الأردني رقم (2) لسنة 1965 الذي كان ينظم العمل النقابي في الضفة الغربية، وإدخال تعديلات على قانون نقابات العمال رقم (331) لسنة 1954، الساري في قطاع غزة.

ولا يزال قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، هو الناظم لشكل وطبيعة العلاقة بين صاحب العمل والعاملين، وتتواءم أحكامه، في مجملها، مع التزامات دولة فلسطين فيما يخص احترام وحماية

¹ - المادة رقم (25) من القانون الأساسي الفلسطيني للعام 2003 وتعديلاته.

² - المادة (2/25) من القانون الأساسي الفلسطيني للعام 2003 وتعديلاته.

الحق في العمل، وتسري أحكامه على جميع العمال وأصحاب العمل في فلسطين باستثناء موظفي الحكومة والهيئات المحلية مع كفالة حقهم في تكوين نقابات خاصة بهم، وخدم المنازل ومن في حكمهم، وأفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى³.

ولكن في ذات الآن، وعند التطبيق نجد أن هناك ضعف في التفتيش على أماكن العمل من طرف وزارة العمل مرده إلى قلة عدد هذه الطواقم أساساً وضعف الأدوات اللوجستية المساندة لها. كما أن هناك عدم التزام أصحاب العمل بالحد الأدنى لأجور، وبمكافأة نهاية الخدمة أو تقاعد، أو بإجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو بإجازة مرضية مدفوعة الأجر.

ثالثاً: تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع العمل في فلسطين

تسببت حرب الإبادة الجماعية متعددة الأشكال التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" على قطاع غزة، كارثة اقتصادية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين. وتشير التقديرات إلى استمرار الانكماش الحاد غير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت 82%، رافقه ارتفاع حاد في معدلات البطالة. وفي ظل حرب الإبادة الجماعية المستمرة على قطاع غزة، فإن الحديث عن سمات القوى العاملة في القطاع يصبح بلا جدوى حقيقية، ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على تطوير اليات احتساب مؤشرات القوى العاملة في القطاع بما يتلائم مع الوضع السائد هناك.

ومع بداية العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، أعلنت "إسرائيل" عن اغلاق مناطق الخط الأخضر بشكل كامل أمام العمالة الفلسطينية، كما تم تقييد العمل في المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية، الأمر الذي يعني اغلاق سوق العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات أمام العمالة الفلسطينية بشكل كامل. هذا بالإضافة إلى أن الضفة الغربية المحتلة تتعرض لهجمات يومية من قبل جيش الاحتلال، وتخضع لنظام فصل عنصري يتمثل في تقطيع اوصالها بأكثر من (900) حاجز عسكري، تحوّلها إلى معازل سكانية، تعيق حركة المواطنين، وتؤثر بشكل سلبي وكبير على الاقتصاد، حيث تعيق مرور البضائع، وتُربك دورة الإنتاج والتوزيع، وتؤخر و/أو تمنع وصول العمال إلى أماكن عملهم، مما يساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وتدني الأجور.

³ - المادة (3) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000.

رابعاً: معطيات وأرقام حول منشآت القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة

وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ عدد المنشآت المقدر للقطاع الخاص في فلسطين العام 2023 حوالي (176,000) منشأة، موزعة بواقع (56,000) منشأة في قطاع غزة، و(120,000) منشأة في الضفة الغربية. ويشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبته (56%) من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة (30%)، وقطاع الصناعة بنسبة حوالي (10%)، أما باقي الأنشطة الاقتصادية⁴ فتشكل قرابة (4%) من إجمالي عدد المنشآت⁵.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي (29%) من منشآت الضفة الغربية تراجع إنتاجها، أو توقفت عن الإنتاج بواقع (35,000) منشأة، فيما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت، ليلجأ إجمالي عدد المنشآت، التي توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها، أكثر من (80,000) منشأة في الأرض الفلسطينية المحتلة⁶.

خامساً: معطيات وأرقام حول العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة

يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني من أكبر المُشغّلين للأيدي العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فهناك حوالي (65%) من مجموع المستخدمين بأجر في الضفة الغربية يعملون في القطاع الخاص، مقابل حوالي (28%) يعملون في القطاع الحكومي، وحوالي (7%) يعملون في إسرائيل والمستعمرات في العام 2024. انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بحوالي (134,000) عامل بين العامين 2023 و2024، فمن حوالي (815,000) عامل في العام 2023، انخفض العدد إلى (681,000) عامل في العام 2024، وهذا الانخفاض لا يشمل العاملين في الخارج.

فقد انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في "إسرائيل" بشكل كبير جداً ما بين العامين 2023 و2024 بحوالي (85,000) عامل نتيجة الإغلاقات المشددة التي فرضها الاحتلال عقب العدوان على قطاع غزة، فبلغ العدد الإجمالي للعاملين في "إسرائيل" حوالي (21,000) عامل في العام 2024، مقارنة مع حوالي

4 - الإنشاءات، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات، المالية والتأمين.

5 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة" 2024/03/11.

رابط: [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة](#)

6 - الأمم المتحدة، "تأثير الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3"،

(107,000) عامل في العام 2023. كما انخفض عدد العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية في المستعمرات الإسرائيلية من حوالي (16,000) عامل في العام 2023 إلى (15,000) عامل في العام 2024.

كما انخفض عدد العاملين في السوق المحلي في الضفة الغربية من قرابة (685,000) عامل في العام 2023 إلى حوالي (650,000) عامل في العام 2024. ويعزى سبب انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي في الضفة الغربية إلى انخفاض عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد، يليه نشاط الخدمات الأخرى، ثم نشاط التجارة والمطاعم والفنادق، ونشاط التعدين والصناعة التحويلية⁷.

وبلغت نسبة العمالة غير المنظمة في الضفة الغربية والتي تشمل العاملين في القطاع غير المنظم، إضافة إلى المستخدمين بأجر، الذين لا يحصلون على أي من الحقوق في سوق العمل؛ سواء مكافأة نهاية الخدمة، أو التقاعد، أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر، حوالي (61%) في العام 2024، بواقع (67%) للذكور، مقابل (38%) للإناث، كما بلغت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية حوالي (46%)؛ بواقع (52%) للذكور و(25%) للإناث⁸.

سادساً: معطيات وأرقام حول معدلات البطالة والأجور

تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال العام 2024، ليصل إلى (51%)؛ بواقع (35%) في الضفة الغربية و(80%) في قطاع غزة، وبالمقارنة مع العام 2023 بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي (31%) بواقع (18%) في الضفة الغربية، و(53%) في قطاع غزة. كما وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2024 لتصل إلى (40%) مقارنة مع العام 2023، فيما وصلت في قطاع غزة إلى (36%) بعد أن كانت (40%) خلال العام 2023، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة (43%) مقارنة مع (47%) خلال نفس الفترة⁹.

بسبب الحواجز والإغلاقات والاجتياحات المستمرة لمختلف مناطق الضفة الغربية، ومنع وصول العمال للعمل في "إسرائيل" تأثرت الحركة الاقتصادية بشكل سلبي جداً، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية

⁷ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، "علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني: تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2024 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)"، 2025/04/30

⁸ - علا عوض، بيان صحفي، مصدر سابق.

⁹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الحصاد الاقتصادي للعام 2024، التنبؤات الاقتصادية للعام 2025، 2024/12/31.

الرابط: [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025](#)

إلى (313,000) في العام 2024، مقارنة مع حوالي (183,000) في العام 2023، كما ارتفعت معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية في العام 2024 إلى حوالي (31%) مقارنة مع حوالي (18%) في العام 2023. وعلى مستوى الجنس، فقد بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية (31.7) مقابل (30.1%) للإناث في العام 2024.

وبلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص في العام 2024 حوالي (122) شيكلاً في الضفة الغربية، مقارنة مع (121) شيكلاً في العام 2023. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدلات للأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص، بمعدل (166) شيكلاً في الضفة الغربية، يليه نشاط البناء والتشييد (141) شيكلاً، بينما سجل نشاط الزراعة أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع (79) شيكلاً. بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر حوالي (42) ساعة عمل؛ (41.6) ساعة عمل للمستخدمين بأجر في القطاع العام، و(42.1) ساعة عمل في القطاع الخاص.

ووصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص والذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,880) شيكلاً، في الضفة الغربية حوالي (16%)، حيث بلغ العدد حوالي (40,000) مستخدم، مقارنة مع حوالي (15%) أي حوالي (44,000) مستخدم في العام 2023. وبلغ معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,424) شيكلاً في الضفة الغربية في العام 2024، مقارنة مع (1,381) شيكلاً في العام 2023.

تبلغ نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يحصلون على حقوقهم؛ تمويل التقاعد، مكافأة نهاية الخدمة، إضافة إلى الإجازات السنوية مدفوعة الأجر، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر حوالي (43%). وبلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين لديهم عقد عمل دائم، مكتوب لفترة غير محددة، حوالي (67,000) مستخدم بأجر، وحوالي (128,000) عامل في القطاع الخاص لديهم عقد عمل بشكل مؤقت، مكتوب لفترة محددة، اتفاق شفوي، مقابل حوالي (101,000) عامل ليس لديهم عقد عمل، بينما (51%) من النساء العاملات بأجر يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر في العام 2024¹⁰.

سابعاً: تأكل القاعدة الإنتاجية

مع استمرار العدوان الحربي على الأرض الفلسطينية المحتلة، تواجه فلسطين كارثة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وبيئية، وصحية، وتعليمية، وغذائية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لها. فمع نهاية العام 2024، تشير التقديرات إلى استمرار الانكماش الحاد غير المسبوق في الناتج المحلي

¹⁰ - غُلا عوض، بيان صحفي، مصدر سابق.

الإجمالي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت (82%)، رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى (80%) كما امتد هذا التراجع إلى اقتصاد الضفة الغربية بنسبة فاقت (19%)، مع ارتفاع معدل البطالة إلى (35%)، وفي المحصلة، أدى ذلك إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة (28%)، رافقها ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى (51%).

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي، أي أن حوالي (65%) من الاقتصاد الفلسطيني هو خدمات مقابل أن القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي تشكل حوالي (20%) فقط من مجمل هذا الاقتصاد، وهو ما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد متغير، يتأثر بالصدمات بشكل كبير وقدرته على التعافي أسرع كونه اقتصاد صغير، وخلال العام 2024 تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالعام السابق، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة بلغت (46%)؛ بواقع (38%) في الضفة الغربية، و(98%) في قطاع غزة، لتبلغ قيمته (332) مليون دولار أمريكي، تلاه نشاط الصناعة بنسبة تراجع (33%)؛ بواقع (30%) في الضفة الغربية، و(90%) في قطاع غزة، ليصل إلى (1,038) مليون دولار أمريكي، ثم نشاط الزراعة بنسبة تراجع (32%)؛ بواقع (17%) في الضفة الغربية، و(91%) في قطاع غزة، وبقيمة وصلت إلى (564) مليون دولار أمريكي، كما تراجع نشاط الخدمات بنسبة (27%)؛ بواقع (17%) في الضفة الغربية، و(81%) في قطاع غزة، ليصل إلى (6,453) مليون دولار أمريكي¹¹.

ثامناً: استنتاجات

- تسببت حرب الإبادة الجماعية متعددة الأشكال التي ترتبها القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" على قطاع غزة، كارثة اقتصادية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين.
- حوالي (29%) من منشآت الضفة الغربية تراجع إنتاجها، أو توقفت عن الإنتاج، فيما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت.
- انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بحوالي (134,000) عامل بين العامين 2023 و2024، فمن حوالي (815,000) عامل في العام 2023، انخفض العدد إلى (681,000) عامل في العام 2024، وهذا الانخفاض لا يشمل العاملين في الخارج.
- ارتفاع معدلات البطالة خلال العام 2024، ليصل إلى (51%)؛ بواقع (35%) في الضفة الغربية و(80%) في قطاع غزة،

¹¹ - علا عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي للعام 2024، مصدر سابق.

- انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2024 لتصل إلى (40%)؛ وصلت في قطاع غزة إلى (36%)، وفي الضفة الغربية بلغت النسبة (43%).
- ووصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص والذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,880) شيكلاً حوالي (16%)، وبلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يحصلون على حقوقهم حوالي (43%).
- استمرار الانكماش الحاد غير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت (82%)، رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى (80%)، كما امتد هذا التراجع إلى اقتصاد الضفة الغربية بنسبة فاقت (19%)، مع ارتفاع معدل البطالة إلى (35%).